أورن يفتحئيل*

الحيز البدوي "غير المعترف به" - مسألة إستراتيجية

تعريف

يحاول البروفسور أورن يفتحئيل، أستاذ الجغرافيا السياسية والقانونية والتخطيط المديني في جامعة بئر السبع، في هذا المقال - الذي نشر في كراسة خاصة بعنوان «البدو في النقب - تحدّ إستراتيجي أمام دولة إسرائيل» أصدرها «مركز ش. دانيئيل أبراهام للحوار الإستراتيجي» (التابع لـ«الكلية الأكاديمية نتانيا»)، توجيه رسالة تحذيرية حادة إلى واضعي السياسة في إسرائيل من مغبة استمرار التعنت الحكومي في شأن ما يسميها «المسألة البدوية» في النقب، لما أصبحت تشكله من خطر إستراتيجي على دولة إسرائيل.

ويعرض المقال مراحل وملابسات تكوّن «المسألة البدوية» في النقب، خلفياتها ومكوّناتها، التاريخية، الجغرافية والقانونية، ويخلص إلى ضرورة انكباب الجهات الحكومية المعنية في إسرائيل على دراستها وسبر أغوارها تمهيدا لحوار تجريه مع المواطنين البدو في النقب سعيا نحو التوصل إلى حل يضمن حقوقهم ويضمن، أيضا وبالتالي، تبديد الخطر الإستراتيجي وآثاره المحتملة، بنيويا وعلى المدى البعيد، على مستقبل العلاقات بين اليهود والعرب في الدولة عموما.

مقدمة

تضع الخارطة الهيكلية لحاضرة بئر السبع، التي صادقت عليها اللجنة اللوائية، لواء الجنوب، في العام ٢٠٠٠، مخططا لحاضرة بين ثلاث حلقات – داخلية، وسطى وخارجية (الرسم رقم

* أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة بن غوريون في النقب.

١). وتعرض الخارطة رؤية لتنظيم الحيز في مراكز مدينية يهودية وعربية، بحيث أن الأحياز بين البلدات المدينية نظيفة ومنظمة بينما الحيز مقسم إلى ثلاث دوائر حضرية – داخلية، وسطى وخارجية. وفي المقابل، تبين صورة من الجو للحيز نفسه (في الجزء الأيسر من الرسم رقم ١) عشرات التجمعات والقرى البدوية التي تظهر مثل شظايا وبقع سوداء لا وجود لها، مطلقا، على مخطط الخارطة الهيكلية. ويشير الرسم إلى القرى غير المعترف بها المتناثرة بين عدد من القرى التي تتواصل هذه الأيام إجراءات الاعتراف بها، وهي المحاطة بدوائر. وحتى نهاية العام ٢٠١٢، لم يكن من الممكن استصدار أي تصريح بناء في أي من القرى البدوية. وجراء ذلك، ثمة ما يزيد عن ٦٠,٠٠٠ مبنى في هذا الحيز تقع تحت تعريف «غير القانوني». وفي العام ٢٠١١، جرى هدم ١,٠٨٠ مبنى في المنطقة، وهو رقم قياسي في عمليات الهدم في المنطقة ـ ضِعف عدد عمليات الهدم في الضفة الغربية. ويمثل هذا الحيز الذي «اختفى» من المخططات والخرائط الحيز البدوي غير المعترف به، والذي يقطن فيه اليوم نحو ١٠٠,٠٠٠ إنسان. هذه الفجوة بين التخطيط وبين الواقع الميداني، الذي شهد تفاقما متزايدا خلال السنوات الأخيرة، تشكل اليوم مسألة تخطيطية ـ إستراتيجية على غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل منطقة النقب وللعلاقات بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل إجمالا.

يحلل هذا المقال التطور التاريخي للحيز العربي ـ البدوي الأصلاني «غير المعترف به» في النقب، والذي تسعى الدولة إلى إخلائه أو تنظيمه. ويحاول المقال أن «يبعث روح الحياة» في الحيز «المغيَّب»، من خلال تحليل نشأته في سنوات ما قبل قيام دولة إسرائيل وسبر غور الأسس الحيزية، الاجتماعية والقضائية التي يقوم عليها حتى يومنا هذا.

يشمل هذا الحيز «غير المعترف به» نحو خمس وأربعين قرية حددها المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها (وهو تنظيم بدوي

١. الرسم رقم ١: خارطة هيكلية لحاضرة بئر السبع مقابل الوضع الميداني الراهن الخارطة الهيكلية - ٢٠٠٠ صورة من الجو – ٢٠٠٩

الخارطة الهيكلية ٢٠٠٠

صورة من الجو ٢٠٠٩

كان من شأن الاستقطاب المتعمق وتنامي المجتمع البدوي تحويل مسألة الاعتراف بالحيز البدوي إلى مسألة إستراتيجية، بمعنى تأثيرها على طابع المنطقة وطبيعة العلاقات بين المجموعات المختلفة فيه، بصورة بنيوية ولأمد طويل. وتتعاظم أهمية هذه المسألة الإستراتيجية إزاء العوامل المحيطة، مثل استمرار النزاع الصهيوني-الفلسطيني، مواصلة إسرائيل استعمار الشعب الفلسطيني (الذي يشمل مئات الآلاف من البدو)، ما يقود إلى تعميق مشاعر الاغتراب لدى المواطنين البدو حيال الدولة المتنازعة مع أبناء شعبهم. كما يحتدم الصراع، أكثر فأكثر، حيال الإهمال الذي تتعمده الدولة طوال عشرات السنين بحق مواطنيها العرب في النقب وحيال ظروف الضائقة التي نشأت وتعمقت في القرى البدوية.

أقيم في العام ١٩٩٧ لتحقيق الاعتراف الرسمي بهذه القرى)، يقيم فيها نحو ١٠٠,٠٠٠ مواطن، بينما أصبح مثل هذا العدد من البدو مواطنين دائمين في سبع بلدات مدينية حديثة أقامتها دولة إسرائيل في ضواحي مدينة بئر السبع. وتقوم القرى البدوية غير المعترف بها، في غالبيتها، على أراضي البدو التقليدية التي يطالبون بملكيتها. لكن الدولة ترفض، في المقابل، مطلب البدو بشأن الملكية على الأراضي التقليدية، كما ترفض الاعتراف الرسمي بغالبية القرى فتحرمها من جل الخدمات التي تميز المجتمعات الحديثة، مثل الكهرباء، المياه، المنشآت العامة، الشوارع، المواصلات العامة والمدارس في بعضها، أيضا.

ويعرض هذا المقال جملة من الادعاءات المركزية والأساسية. أولها، أن للعرب البدو ارتباطا قويا ووثيقا بأراضيهم وقراهم يستند إلى تاريخ متعاقب الأجيال من تطور المجتمع البدوي في النقب باعتباره مجموعة أصلانية لديها منظومة من القوانين والقيم والأعراف التي ما زالت تعتمدها وتحترمها حتى يومنا هذا. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن ارتباط البدو بأحياز قراهم يقوم على منظومة شرعية من الملكية والإقامة اكتُسِبت عبر أجيال وحظيت باحترام وقبول السلطات السابقة. ومثل المجموعات الأصلانية الأخرى في العالم، فقد تم إخضاع المجتمع البدوي لسلطة دولة حديثة بعد أجيال من الحكم الذاتي السابق، ما أدى إلى خلق أزمة اقتصادية، قضائية واجتماعية حادة (Amara, Abu-Saad and Yiftachel, 2012).

ثانيا، محاولات الدولة لإخفاء أو تقليص الحيز البدوي، بواسطة عدم الاعتراف، خلقت استقطابا من النوع الذي يميز العلاقات بين مجموعات الأغلبية في مجتمعات استيطانية وبين مجموعات الأقلية (الأصلانية). لكن هذا الاستقطاب ليس محتوما وهو قابل للتخفيف بواسطة سياسة سليمة في مجال صوغ وتنظيم العلاقات بين الأغلبية والأقلية. وبالفعل، فقد كانت بعض الخطوات، في السابق، حصل من خلالها تقدم نحو التخفيف من حدة هذا الاستقطاب، مثل الاعتراف الجزئي ببعض القرى أو نشر تقرير غولدبرغ الذي أوصى بالاعتراف بما أمكن من القرى. ومع ذلك، فقد ضاعت هذه الخطوات المهمة في التوجه العام الذي اعتمدته حكومات إسرائيل في اتجاه منع الاعتراف بالحيز البدوي التقليدي.

وعلاوة على هذا، كان من شأن الاستقطاب المتعمق وتنامي المجتمع البدوي تحويل مسألة الاعتراف بالحيز البدوي إلى مسألة إستراتيجية، بمعنى تأثيرها على طابع المنطقة وطبيعة العلاقات بين المجموعات المختلفة فيه، بصورة بنيوية ولأمد طويل. وتتعاظم أهمية هذه المسألة الإستراتيجية إزاء العوامل المحيطة، مثل استمرار النزاع الصهيوني- الفلسطيني، مواصلة إسرائيل استعمار الشعب الفلسطيني (الذي يشمل مئات الآلاف من البدو)، ما يقود إلى تعميق مشاعر الاغتراب لدى المواطنين البدو حيال الدولة المتنازعة مع أبناء شعبهم. كما يحتدم الصراع، أكثر فأكثر، حيال الإهمال الذي تتعمده الدولة طوال عشرات السنين بحق مواطنيها العرب في النقب وحيال ظروف الضائقة التي نشأت وتعمقت في القرى البدوية. فقد خلقت هذه فجوات كبيرة جدا بين اليهود والعرب في شمال النقب، إلى جانب استمرار الفصل التام، تقريبا، بين المجموعتين. وتدل الأبحاث، بغير أدنى شك، على أن اجتماع الضائقة الاقتصادية، الفصل الحيزي وعدم الاعتراف الثقافي والتاريخي من شأنها أن تؤدي إلى تعميق الاستقطاب وإلى

نتائج مدمرة لمشروع بناء مجتمع مستقر ومزدهر في النقب. ومع مرور الوقت، من دون إحراز تقدم نحو حل يقوم على الاعتراف والمساواة، يزداد الاستقطاب تعمقا واحتدادا.

يتمثل أحد التجسيدات الأبرز لعدم الاعتراف الممتد سنوات طويلة بالحيز البدوي في قلة ونقص المعطيات البحثية حول تطور القرى البدوية ومحيطها. وقد أجريت، حقا، أبحاث مهمة حول التحولات الحاصلة في المجتمع البدوي في النقب، لكن القليل منها فقط خصص لمسألة الأراضي والاستيطان، بل أن هذا القليل أيضا غالبا ما تجنب البحث المباشر في القرى، أراضيها ونشوئها (Abu-sitta, 2010; Meir, 1997; Bailey, 1985; Falah, 1983). وعلى هذا، تود البنود التالية ترسيم سيرورة نشأة الحيز البدوي والخطوط العريضة للصراع على الأراضي الذي نشأ وتصاعد حيال سياسة عدم الاعتراف التي اعتمدتها الدولة.

نزاع الأراضي

تنبع مكانة الحيز البدوي الإستراتيجية، في أساسها، من الصراع الممتد سنوات طويلة بين البدو وبين الدولة حول الملكية على الأراضي في النقب، والتي تشتق منها أيضا مكانة القرى البدوية غير القانونية، ظاهريا. وكما سنفصّل لاحقا، يدعي البدو ملكيتهم على الأراضي في منطقتي النقب الشمالي والأوسط بما مجموعه ٦٨٠,٠٠٠ دونم (نحو ٥,٥٪ من مجمل مساحة النقب)، استنادا إلى القانون التقليدي الذي كان سائدا في ظل سلطات الحكم السابقة، وبقوة الحق المكتسب، الاستخدام والسكن طيلة سنوات عديدة على الأراضي نفسها. وتدعي الدولة، في المقابل، بأن الجزء الأكبر من الأراضي التي يطالب بها البدو يعود إليها هي على ضوء كونها، كما تزعم، أراضي «موات» («ميتة»، طبقا للقانون العثماني) خالية، غير مأهولة، غير مفلوحة وغير مسجلة. ولهذا الخلاف تأثيرات عميقة، نظرا لكونه يمس مكوّنات أساسية عديدة من العملية التخطيطية، مثل مجرد وجود القرى ومواقعها، تقسيمها إلى مناطق سكنية وأحياء، مناحي التطور المستقبلية، الهجرة واستملاك الأراضي، فضلا عن قانونية البناء، التوريث والبيع.

وقد جرت صياغة موقف الدولة الرسمي بوضوح في تقرير ألبِك من العام ١٩٧٥، إذ ورد في مستهله (ص ١):[٢]

«تدعي الدولة بأن كل... الأراضي التي كانت تبعد عن المنطقة المبنية لدى سن قانون الأراضي العثماني... هي أراض من نوع موات ـ وهي أراض لا يمكن، طبقا لأمر الأراضي، امتلاك أي حقوق عليها ما لم تكن مثل هذه الحقوق مسجلة في العام ١٩٢١ أو بعده مباشرة، أو إذا لم تكن الدولة قد منحت هذه الحقوق صراحة... هذه الأراضي، جميعها، هي من نوع موات ولا يستطيع البدو امتلاك أي حقوق عليها، ولا حتى بقوة الحق المكتسب والاستخدام عبر سنين عديدة، وعليه فإن جميع هذه الأراضي هي أراضي دولة».

وحظي هذا التفسير، أيضا، بدعم المحاكم الإسرائيلية في جميع محاكمات الأراضي التي تعرض لها البدو حتى اليوم. أما السابقة المقررة في هذا الشأن فكانت ما تمخض عنه التماس عشيرة الهواشلة، إذ أكدت هيئة المحكمة العليا، برئاسة القاضي إلياهو حليمة، دعمها لاستخلاصات تقرير ألبِك المذكورة. أكثر من ٢٠٠ دعوى بخصوص الأراضي التي قدمها البدو ردتها المحاكم الإسرائيلية بصورة مثابرة في ما وصفته الأبحاث الأخيرة بـ«قاعدة النقب الميت القانونية» في القضاء الإسرائيلي، وهو ما تساوق مع اعتبار تقرير ألبِك النقب أرضا «ميتة»، أي غير مخصصة، مفلوحة أو مأهولة (Yahel, 2006).

وحظيت هذه القاعدة القانونية مؤخرا، أيضا، بدعم عدد من الباحثين، في مقدمتهم بروفسور روت كارك التي قدمت في العام ٢٠١٠ رأيا مهنيا إلى المحكمة في قضية العقبي وادعت فيها بأن البدو كانوا، حتى فترة الانتداب البريطاني، رُحّلا لا بلدات ثابتة لهم ولا زراعة منظمة لديهم. وتتمحور شهادتها حول منطقتي العراقيب وزحيلقة، على بعد عشرة ـ عشرين كيلومترا إلى الشمال والشمال الغربي من مدينة بئر السبع. وتدعي كارك:

«... لم تكن ثمة أي بلدة ثابتة في المنطقة المدعى بشأنها ولا حتى بالقرب منها... ولم تكن حول المنطقة المدعى بشأنها، في قُطر كبير، سوى خِرَب فقط... وتبين أدبيات المسافرين الأوروبيين الذين عبروا في أرض إسرائيل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أن البدو... يعتاشون، أساسا، على تربية الجِمال والغنم والماعز، وهو ما يستوجب ارتحالا موسميا، فضلا عن غزو المناطق الزراعية المأهولة. وتتحدث بعض المصادر عن نطاق ضيق وضئيل، متقطع وعشوائي من فلاحة الأرض في النقب... ويظهر من المصادر أن المحاصيل الزراعية المنتظمة لم تبدأ في هذه المنطقة سوى إبان فترة الانتداب ولاحقا، على نطاق ضيق ومحدود (كارك، ٢٠١٠).[٣]

هدم في النقب.

ومع ذلك، يدرس بحث شامل نشر مؤخرا، بصورة نقدية للمرة الأولى، موقف الدولة المناقض لما هو معروف حول الوضع الجغرافي والقضائي في النقب خلال فترة ما قبل قيام الدولة. وقد وجد البحث عيوبا عديدة في القاعدة القضائية المعتمدة. وكشف البحث مواد أرشيفية، جغرافية وقضائية جديدة تؤكد على أن أجزاء واسعة من النقب كانت مفلوحة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وأن البدو استقروا في مناطق سكنية ثابتة شكلت بلدات لسنوات طويلة قبل العام ١٩٢١، الذي يمثل الموعد المقرر وفقا لبعض التفسيرات لقوانين الأراضي البريطانية. وأكثر من هذا، يبين البحث أنه حتى بعد ذلك الموعد، أيضا، كان من الممكن امتلاك حقوق على الأرض بموجب تسوية الأراضي البريطانية التي بدأت في العام ١٩٢٨ ومنحت، بصورة ثابتة ودائمة، حقوقا كاملة على أراض مفلوحة لم تكن مسجلة في مناطق مختلفة من أرض إسرائيل / فلسطين، بما فيها النقب. ووجد البحث، أيضا، أنه من الوجهة القضائية، ثمة إشكاليات في تفسير قوانين الأراضي البريطانية والعثمانية، التي لم تنكر مطلقا ملكية البدو على الأرض والتي أقر البريطانيون من خلالها بيع عشرات آلاف الدونمات من أصحابها البدو لمنظمات يهودية مختلفة، قبل قيام الدولة. والمعروف أن عدم الاعتراف بالقرى البدوية يقوم على إنكار ملكيتهم على الأرض. ويظهر من البحث الجديد أن هذا الإنكار إشكالي ليس في جانب حقوق الإنسان والحق في المساواة والاعتراف فقط، بل في الجانب التاريخي، القضائي والجغرافي أيضا (يفتحئيل، كيدار وأمارة، ٢٠١٢).[٤]

ثمة أسباب متنوعة لنزاع الأراضي، غير أن أبرزها هو رفض دولة إسرائيل الاعتراف بملكية البدو على أراضيهم التاريخية. فالبدو، الذين يمثلون، هم أيضا بالطبع، طرفا فعلا في هذا النزاع، يركزون جلّ نشاطهم في الدفاع عن أراضيهم التاريخية، فلاحتها والبناء الواسع فيها من غير تراخيص. وليس ثمة خلاف حول كون الجزء الأكبر من الأراضي التي يطالب بها البدو، أو يسيطرون عليها، اليوم، كان في حوزتهم هم على مدار أجيال قبل العام ١٩٤٨ (أو في حالات قليلة، منذ السنوات الأولى على قيام الدولة، لدى نقلهم / ترحيلهم عنوة إلى موقعه الحالي). ولا خلاف، أيضا، على أن ثمة منظومة أراض تقليدية كانت قائمة في المنطقة منحت العائلات والعشائر حقوقا معينة. وقد قامت تلك العائلات والعشائر بتوريث، بتقسيم، ببيع وامتلاك أراض في منطقة بئر السبع. وقد حصل ذلك كله تحت رعاية السلطتين العثمانية والبريطانية. وبالرغم من ذلك، قامت إسرائيل، كما سنفصّل لاحقا، بتصنيف هذه الأراضي على أنها أرض موات (ميتة)، ما مكّنها من سلبها من أصحابها التقليديين. وكلما مر الوقت، يتعمق النزاع ويحتد ويتحول من نزاع مناطقي إلى مسألة إستراتيجية تؤثر على مجمل العلاقات اليهودية ـ العربية في الدولة عامة، بل

على النزاع الصهيوني ـ الفلسطيني أيضا. وتضرب جذور هذا الخلاف، عميقا، في تاريخ النقب.[٥]

الحيز البدو في النقب ـ تطور تاريخي

موعد بدء توطّن البدو في النقب ليس معروفا بالضبط. ويشير بعض الباحثين إلى أن تواجد البدو في النقب بدأ في فترة قديمة جدا (نيجف، 1977; abu-Rabi'a, 2001)، بينما يدعي آخرون بأن أصل البدو الأوائل هو من شبه الجزيرة العربية وبأنهم وصلوا إلى النقب إبان غزو جيوش محمد علي المنطقة في القرن السابع الميلادي (العارف، ٢٠٠٠; بن دافيد، ٢٠٠٤). ويقول آخرون بأن قبيلة التياها (القبيلة الأكبر في النقب) قدمت إلى النقب في القرن الـ ١١ (شارون، ١٩٧٥). ويشير الإحصاء العثماني في نهاية القرن الـ ١٦ إلى وجود قبائل بدوية في منطقة بئر السبع، بل وإلى وجود زراعة بدوية واسعة. لكن الإحصاء لم يستطلع المنطقة الواقعة إلى الجنوب من بئر السبع. وخلال الـ ٢٥٠ سنة الأخيرة، جاء إلى النقب أيضا بدو من سيناء وإمارة شرق الأردن، كما انضم إلى القبائل المحلية مهاجرون غير بدو من بلدان أخرى مختلفة، مثل مصر وشرق الأردن والمناطق الساحلية في رفح وغزة (العارف، 1985; 2000; Meir, 1997; Bailey).

التثبت والاستقرار: تحولت غالبية البدو، إبان الفترة العثمانية، إلى نمط حياتي يدعى «شبه رحّل» يشمل دمجا بين التوطن، الفلاحة والرعي. وفي الإحصاء العثماني الذي أجري في العام ١٩٥٦، مثلا، تم تحديد مناطق عديدة في جنوب قضاء الخليل وغزة (إلى الجنوب من خط الظاهرية ـ غزة الحالي) باعتبارها «مزارع»، أي مناطق مفلوحة تقطن فيها مجموعات بدوية متناثرة. ويحكي باحثون مثل دافيد غروسمان، أفينوعام مئير، كلينتون بيلي، دافيد عميران وياسمين أفتشي عن الاتساع التدريجي في الزراعة البدوية والتحول الجغرافي السكاني تبعا لذلك (غروسمان ١٩٩٤ أ، ١٩٩٤ ب، ٢٠٠٤). وتحول البدو في تلك السنوات، من رحّل إلى سكان ثابتين مستقرين، سوية مع حفظ وتكريس مقومات مختلفة من حياة الترحال والتنقل، إلى جانب إنشاء بلدات وتوسيع العمل الزراعي. وقد أنشأت القبائل البدوية لنفسها مناطق عيش إقليمية أطلق عليها اسم «ديرة» (جمع: «ديار») أو «بلاد» («أراضي» أو «بلاد» البدو) ونشأت لكل قبيلة مناطق «ديرة» قامت فيها بالرعي، الفلاحة والتوطن. وقد تحددت حدود هذه «الديار» وتقررت على مر السنوات، بما في ذلك تغيرات من حين إلى آخر نجمت عن الحروب والغزوات التي قلت، تدريجيا، حتى بلوغ الاستقرار التام والنهائي على عتبة القرن الـ ١٩. وعن هذا الانتقال من حياة الترحال إلى وضعية الاستقرار في القرن الـ ١٩ وبداية القرن الـ ٢٠، كتب الأنثروبولوجي طوبيا أشكنازي:

«البدو في النقب... هم أولئك الذين هجروا حياة الترحال البعيد، ارتبطوا بالأرض واستقروا عليها، لكنهم لم يتوقفوا عن الاشتغال في تربية المواشي والبقر... البدو في النقب... يرتحلون في منطقة محدودة فقط في داخل البلدة وغالبيتهم تربي القطعان... لقد امتلكوا أراضي ويقومون بفلاحتها...» (أشكنازي، ٢٠٠٠: ٣٥).

الزراعة: تشير شهادات مختلفة قدمها باحثون ومسافرون إلى اتساع الزراعة البدوية خلال القرن الـ ١٩ وتحولها إلى مصدر العيش الأساسي بالنسبة للقبائل في النقب. وقد استوجب هذا الأمر، بالطبع، وجود بلدات ثابتة تؤوي عشرات آلاف البدو الذين كانوا يعيشون في النقب. وليس ثمة معطيات مؤكدة حول عدد السكان في القرن الـ ١٩، لكن عدد سكان النقب البدو بلغ ٥٥,٠٠٠ وفق الإحصاء العثماني من العام ١٩١٤ و٥١,٠٠٠ وفق الإحصاء البريطاني من العام ١٩٢٢. ويفيد غالبية المسافرين الذين مروا في المنطقة خلال القرن الـ ١٩ بانتشار الزراعة البدوية. وهكذا، مثلا، يروي المسافر الألماني أولبريك زيتسين، الذي مرّ في منطقة النقب في العام ١٨٠٧، عن زراعة بدوية بدائية، لكن متنوعة، في مناطق مختلفة في النقب. ويقول الباحث إدوارد هول (Hull)، الذي يصف رحلته في العام ١٨٨٣ عن طريق منطقة تل أبو هريرة، في قلب المنطقة البدوية آنذاك، ٢٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من مدينة بئر السبع:

«المنطقة الممتدة هي ذات طبيعة خصبة جدا... المنطقة مفلوحة بشكل واسع من قبل عشيرة الطرابين ومجموعات صغيرة من الفلاحين تتوافد إلى المنطقة في موسم ما بين الزرع والحصاد... هنا يستخدمون الجِمال، أساسا، للحرث، إذ يعادل الجمل الواحد ثورين اثنين... مساحة الأرض المفلوحة هنا، كما الطريق كلها إلى غزة، هي مساحة هائلة جدا، وتشمل الحبوب، مثل القمح، الشعير والذرة، وتفوق احتياجات السكان بكثير جدا. ويتم، عمليا، تصدير كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية التي تربى في هذه المنطقة، سنويا، من يافا ومدن أخرى».

صحيح أن ثمة باحثين، مثل إدوارد بالمر وفيكتور غرين، يتحدثون عن أرض قاحلة في النقب خلال القرن الـ ١٩، لكن هؤلاء مروا في المنطقة في سنوات الجفاف أو في أشهر الصيف، ولذا، على ما يبدو،

تحول البدو، في موازاة اتساع الزراعة والاستقرار الحيزي، كما ذكر، إلى مجموعة شبه رحّالة تمتلك مواقع إقامة ثابتة. وسوية مع ذلك، نشأت بينهم منظومة أراضٍ ـ تملكية، شكلت البنية التحتية الحيزية ـ الاجتماعية للقرى البدوية حتى أيامنا هذه. ومن الضروري فهم هذه البنية التحتية من أجل فهم أهمية القرى كمواقع سكنية نشأت من صميم الثقافة والتقاليد المحلية، وليس كإملاء سلطوي. ومن الوجهة القضائية، ينبغي التذكير هنا، أيضا، بأنه طبقا للقانون العثماني، وكذلك طبقا لتسوية الأراضي البريطانية التي لا تزال غالبية مبادئها ومقوماتها الأساسية نافذة حتى يومنا هذا، فإن الفلاحة الزراعية المتواصلة لمدة عقد كامل، كما فعل غالبية البدو، تكسِب الفلاح حق الملكية على الأرض الملاصقة لموقع سكني (ميري) وإن الفلاحة المتواصلة لأرض "موات" مدة سنة واحدة (وهو ما يسمى "فتح / إحياء أرض ميتة") يكسب حق الملكية من نوع "ميري" بصورة فورية.

تحدثوا عن قفر هناك. بل يروي بالمر، بالتفصيل، عن الجفاف الذي أصاب المنطقة باعتباره سبب جدبها في العام ١٨٧٠، حين تجول في النقب. وفي المقابل، تحدث غالبية المسافرين الذين خلّفوا تقارير مضبوطة، مثل تريسترام، ويلتون، روبنسون، شوماخر، جاوسون، أوبنهايم، موسيل وحتى ليفونطين الصهيوني، عن زراعة بدوية صادفوها في الكثير من المواقع خلال القرن الـ ١٩ وأوائل القرن الـ ٢٠ (Seetzen, 1855; Musil, 1907; Hull, 1885; Jaussen, 1908). ويقدر هؤلاء المنطقة المفلوحة في أواخر العهد العثماني في النقب بما يتراوح بين ١,٥ و ٢ مليون دونم.

وهذا ما يظهر، مثلا، من وصف زلمان دافيد ليفونطين، أحد مؤسسي منظمة «أحباء صهيون» والذي اهتم كثيرا بالاستيطان في النقب، بل وزاره عدة مرات. ويشير ليفونطين إلى عدة لقاءات مع البدو في العام ١٨٨٢، إثر زيارة في منطقة وادي الشريعة (وادي جرار)، الذي يمر ٢ – ٣ كيلومترات إلى الشمال من المناطق المدعى عليها في العراقيب ونحو ٤ كيلومترات إلى الجنوب من قسائم الأرض في زحيلقة:

«سرنا في الطريق من غزة نحو أربع ـ خمس ساعات ومن حولنا حقول وأحياء بدوية، ثم وصلنا إلى وادي الشريعة قبل بزوغ الفجر... وعلى جانبي الوادي، صفوف من خيام البدو رعاة القطعان. لا أشجار هناك والحقل بأكمله مزروع بالقمح والشعير» (ليفونطين، ١٩٣٦: ٣٧).

كذلك قام مناحيم شينكين، من قادة اليشوف الصهيوني في تل أبيب في مطلع القرن العشرين، بجولة في النقب في العام ١٩١٢ (أي قبل تسع سنوات من سريان قانون الموات البريطاني) وكتب:

«في مساء السبت، مع حلول الظلام، غادرنا محطتنا وتوجهنا شمالا ـ شرقا في طريق بئر السبع... هنا وهناك، مساكن العرب التي هي خليط من البيوت، التخشيبات والخيام... طريق واسعة وجيدة لسير العربات التي تمر بين الحقول المزروعة بالقمح، الشعير والذرة أوصلتنا إلى رأس تلة مدينة بئر السبع... في المساء، دعانا موظف القطاع إلى وجبة العشاء... تحدثنا حول تطور المدينة... الأراضي من حولنا خصبة، حقول شاسعة من الحبوب...».

نشوء منظومة الأراضي ـ البلدات

تحول البدو، في موازاة اتساع الزراعة والاستقرار الحيزي، كما ذكر، إلى مجموعة شبه رحّالة تمتلك مواقع إقامة ثابتة. وسوية مع ذلك، نشأت بينهم منظومة أراضٍ ـ تملكية، شكلت البنية التحتية الحيزية ـ الاجتماعية للقرى البدوية حتى أيامنا هذه. ومن الضروري فهم هذه البنية التحتية من أجل فهم أهمية القرى كمواقع سكنية نشأت من صميم الثقافة والتقاليد المحلية، وليس كإملاء سلطوي. ومن الوجهة القضائية، ينبغي التذكير هنا، أيضا، بأنه طبقا للقانون العثماني، وكذلك طبقا لتسوية الأراضي البريطانية التي لا تزال غالبية مبادئها ومقوماتها الأساسية نافذة حتى يومنا هذا، فإن الفلاحة الزراعية المتواصلة لمدة عقد كامل، كما فعل غالبية البدو، تُكسِب الفلاح حق الملكية على الأرض الملاصقة لموقع سكني (ميري) وإن الفلاحة المتواصلة لأرض «موات» مدة سنة واحدة (وهو ما يسمى «فتح / إحياء أرض ميتة») يُكسب حق الملكية من نوع «ميري» بصورة فورية.

هذه القوانين هي جزء من قانون الأراضي العثماني الذي سُنّ في العام ١٨٥٨ في إطار إصلاحات «التنظيمات» في الإمبراطورية.

وقد استهدف القانون الجديد توحيد منظومة الأراضي التقليدية في أنحاء الإمبراطورية في إطار مصنف واحد سعيا، في الأساس، إلى تحسين جباية الضرائب وتشجيع تطوير وفلاحة أراض غير مثمرة. وقد استحدث القانون بضعة أنواع من الأراضي، اثنان منها لهما علاقة، بشكل خاص، بقضية البدو - «موات» و«ميري». «الأرض الموات» (الميتة) يعرفها القانون بأنها أرض مهملة أو مهجورة، من غير أصحاب مالكين، تقع على بعد ٢,٥ كيلومتر على الأقل عن طرف منطقة مأهولة. أما «الأرض الميري» فهي أرض مفلوحة بموجب تصريح، فيما يملك فالحوها حق التصرف («استخدام الأرض وتحصيل غذاء وأرباح منها») القابل للنقل من جيل إلى جيل. ومع مر السنين، تعززت حقوق المسيطرين على أراضي الميري حتى أصبحت، في أواخر العهد العثماني وإبان فترة الانتداب البريطاني، مماثلة تماما لحقوق الملكية الكاملة على الأرض، سوية مع حق تقسيمها، بيعها، البناء عليها وتوريثها.

ثمة معلمان آخران مهمان استجدا خلال القرن الـ ١٩ بشأن تعريف الحيز البدوي. ففي العام ١٨٧١، تم الاتفاق بين العثمانيين والبريطانيين على الحدود الدولية بين أرض إسرائيل وسيناء، والتي تخمت حدود القبائل البدوية في غرب النقب، من الناحية الدولية على الأقل. وفي العام ١٨٩١، تم التوصل، للمرة الأولى، إلى اتفاق بين رؤساء القبائل البدوية، برعاية الإمبراطورية العثمانية، على تقسيم النقب إلى مناطق محددة. وقد وضع هذا الاتفاق (الذي يظهر تجسيده الجغرافي في الرسم رقم ٢) حدا للنزاعات المتكررة حول السيطرة الحيزية بين القبائل المركزية، وخاصة الجبرات، القديرات، العزازمة والطرابين. وقضى الاتفاق بأن لا يستوطن أبناء العشائر التابعة لتلك القبائل في أراضي القبائل الأخرى، أن لا يفلحوها ولا يدخلوا إليها دون إذن وتفويض. وهكذا، شكلت هذه المناطق، عمليا، مناطق سياسية ذات حدود واضحة ومنظومة قوانين محلية وحكم ذاتي. وإضافة إلى ذلك، أقر الاتفاق، استنادا إلى تقرير أعده خمسة خبراء، بأن يتم الاعتراف للبدو بحقوق تصرف على الأرض (أشبه باستئجار لأجيال، بلغتنا الحالية) في منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية خمسة ملايين دونم، بما يشمل فلاحتها، الاستفادة من ثمارها ومحاصيلها وتوريثها، إلى أجل غير مسمى. وقد ميز «حق التصرف» أراضي «الميري» في أنحاء الإمبراطورية، الأمر الذي ينفي نظرية «النقب الميت» التي قامت إسرائيل بموجبها، كما ورد آنفا، بتصنيف أراضي البدو بأنها «أراض ميتة» (abu-Sitta, 2010).

من الناحية الرسمية، أوجب القانون العثماني من العام ١٨٥٨ تسجيل أي معاملة بيع أو شراء أراض، وذلك على خلفية وضعية «الرقبة» - حق «الملكية الأعلى» التي كانت محفوظة للدولة العثمانية - القريبة من مصطلح السيادة في أيامنا. ويشكل واجب التسجيل هذا (الذي لم يلتزم به البدو، كما غالبية سكان فلسطين أيضا) اليوم إحدى الحجج المركزية التي تستخدمها دولة إسرائيل في التنكر لملكية

تهويد في النقب.

البدو على هذه الأراضي. ومع هذا، يعاني هذا الإلزام من الرسمية والشكلانية المبالغ فيهما، ولذا فهو غير شرعي في نظر البدو، أو من وجهة نظر العدالة الأساسية. ويكمن أحد الأسباب البارزة لغياب المصداقية في مدى التجاوب الضئيل مع مطلب التسجيل في أنحاء الإمبراطورية المختلفة، بما في ذلك منطقة فلسطين. ففي أرض إسرائيل، مثلا، تم تسجيل ٥٪ فقط من الأراضي حتى نهاية العام ١٩٢١. ولم يمنع ذلك كله المجموعات السكانية الأخرى من تسجيل أراضيها في السنوات اللاحقة، لكن البدو وحدهم فقط، دون المجموعات الأخرى، هم المطالَبون اليوم بدفع ثمن باهظ لقاء عدم التسجيل في ذلك العام (Bunton, M. 2007). وفضلا عن هذا، لم يكن البدو، في غالبيتهم الساحقة، يعتبرون الأراضي المدعى بشأنها أراضي «موات»، إطلاقا، لأن العثمانيين أنفسهم ـ الذين سنوا قوانين الأراضي التي تستند إليها إسرائيل ـ أقرّوا بحق البدو في التصرف (أي، الملكية لأغراض الفلاحة، دون تقييد بزمن محدد)، وذلك في إطار الاتفاقيات التي وقع عليها رؤساء القبائل البدوية في العام ١٨٩١ وفي سلسلة من الإجراءات الإدارية، التي كان أبرزها شراء أراضي عشيرة العزازمة لغرض إنشاء مدينة بئر السبع في العام ١٨٩٩، كما سنفصل لاحقا.

الرسم رقم ٢: تقسيم النقب إلى قبائل وعشائر بموجب اتفاقية ١٨٩١

المصدر: شمعوني، ١٩٤٧

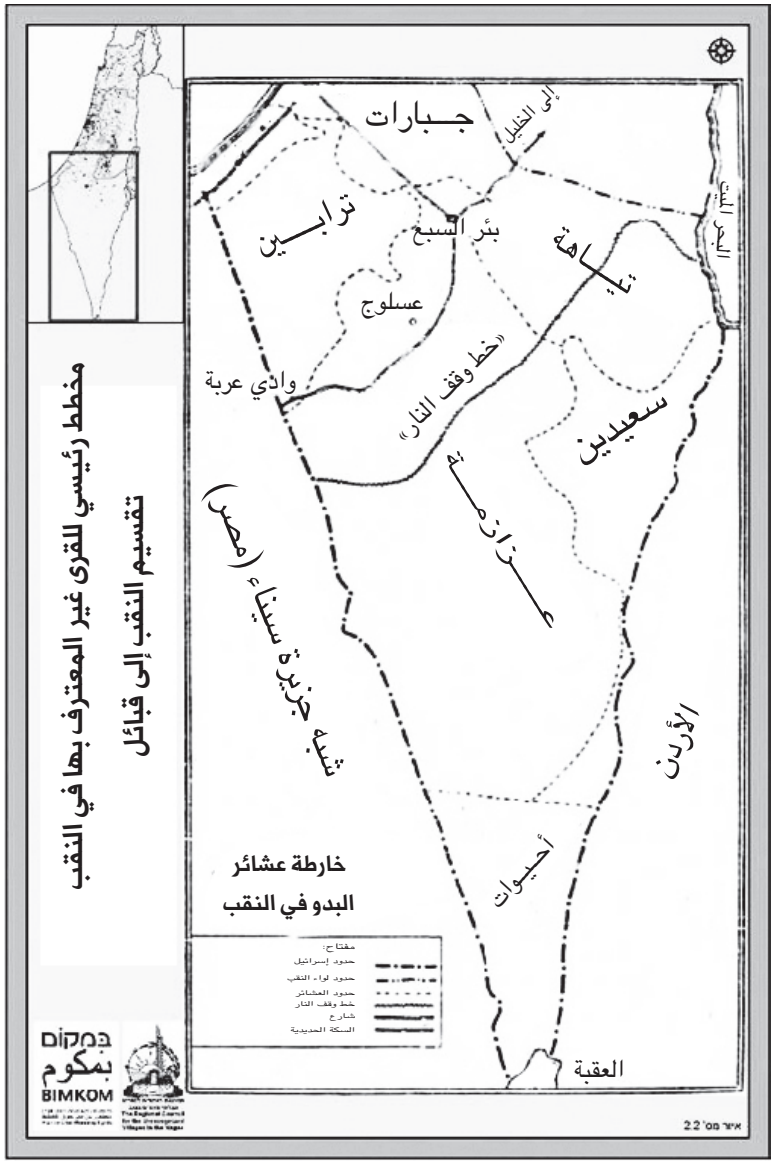

تبلورت أسس نظام الأراضي البدوي، إذن، إبان العهد العثماني. وخلال العهد البريطاني، الذي بدأ في العام ١٩١٧، لم تطرأ تغيرات جدية على نظام الأراضي والتوطن، لأن البريطانيين حافظوا على استقلالية العشائر في شؤون القضاء والأعراف، بما في ذلك في موضوع الأراضي. وتبين الأبحاث في هذا المجال أن البريطانيين لم يكونوا معنيين كثيرا بالنقب وأنهم أتاحوا للبدو فلاحة أراضيهم بتصريح، جبوا الضرائب عن تلك الأراضي وأتاحوا لهم، أيضا، بيعها لمنظمات يهودية ولمشترين عرب من مناطق بعيدة.

وعلاوة على هذا، لم تكن ثمة سيطرة للسلطة العثمانية في أرجاء النقب حتى إنشاء مدينة بئر السبع الحديثة في العام ١٩٠١، ما يعني أن القانون التقليدي كان الإطار الحصري الذي تشكلت في داخله منظومة الأراضي، حتى بداية القرن العشرين. وقد وقعت في تلك الفترة، أيضا، بعض الحروب بين القبائل البدوية التي كانت مقيمة في مناطق سيناء، النقب وجنوب شرق الأردن، تراجعت حدتها تدريجيا حتى هدأت تماما لدى تحديد وترسيم حدود القبائل في القرن الـ ١٩. وخلال تلك الفترة، تبلور بصورة نهائية نظام الأراضي التقليدي، الذي لا يزال ساريا في النقب حتى يومنا هذا. وحتى بعد بناء بئر السبع الحديثة في العام ١٩٠١، في محاولة من العثمانيين لتعزيز سيطرتهم في جنوب البلاد، أتاحت السلطات للبدو مواصلة إدارة أراضيهم وفقا للقانون التقليدي، بل وأنشأت محكمة عشائرية لهذا الغرض، كما يسجل كريسيل (كريسيل وآخرون) في بحثه: «بعد تأسيس بئر السبع، اعترفت المؤسسات الرسمية العثمانية بتسويات الحكم الذاتي الخاصة للمجتمع البدوي, وهذا الاعتراف هو الذي قاد إلى إنشاء المحكمة العشائرية (محكمة العشائر) في بئر السبع. وقد تولى أمر هذه المحكمة مشايخ ممثلون عن غالبية العشائر البدوية، بلغ عددهم ثلاثة وثلاثين شيخا. وتتضح من الإفادات ثلاث حقائق: (أ) بدأ البدو آنذاك بالاتجار بالأراضي التي كانت تحت سيطرتهم; (ب) أدى المشايخ دور موظفي طابو، إذ تولوا إصدار سندات البيع التقليدية; (ج) لم تكن السلطات معنية بأراضي البدو بصورة مباشرة (كريسيل، بن دافيد وأبو ربيعة، ١٩٩١).

تبلورت أسس نظام الأراضي البدوي، إذن، إبان العهد العثماني. وخلال العهد البريطاني، الذي بدأ في العام ١٩١٧، لم تطرأ تغيرات جدية على نظام الأراضي والتوطن، لأن البريطانيين حافظوا على استقلالية العشائر في شؤون القضاء والأعراف، بما في ذلك في موضوع الأراضي. وتبين الأبحاث في هذا المجال أن البريطانيين لم يكونوا معنيين كثيرا بالنقب وأنهم أتاحوا للبدو فلاحة أراضيهم بتصريح، جبوا الضرائب عن تلك الأراضي وأتاحوا لهم، أيضا، بيعها لمنظمات يهودية ولمشترين عرب من مناطق بعيدة.

نشوء النظام الحيزي - الاجتماعي

تبلور في إطار البنى والتشكيلات التاريخية والقضائية التي وصفناها أعلاه ، إذن، نظام الأراضي التوطني البدوي تأسيسا على الأعراف، المبادئ والمؤسسات التي نشأت وتطورت من خلال القضاء والعرف التقليديين. وكان «الحجر» هو المصطلح الأساسي الذي تمتلك العشائر القوية والأصيلة من خلاله سيطرة وملكية على الأراضي. وقد اشتق هذا المصطلح من تعليم (ترسيم) الأراضي التي تحت سيطرة العشيرة بواسطة الأحجار. وكانت طريقة التعليم هذه أقوى من أي تسجيل في الطابو الرسمي. أما الأراضي الجديدة فكان يتم امتلاكها في أعقاب انتصارات في المعارك أو في أعقاب التغلغل خلال أعمال الفلاحة في الأرض أو خلال الرعي. ويجدر أن نتذكر أن عدد سكان النقب، خلال الربع الأخير من القرن الـ ١٩، والذي تبلور خلاله نهائيا نظام الأراضي البدوي، قد بلغ ٤٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ نسمة (مقابل نحو ٧٠٠,٠٠٠ نسمة، اليوم). وقد كانت الكثافة السكانية في النقب متدنية والأراضي فيه متاحة نسبيا، ما سهّل «افتتاحها» غالبا، من دون أي اعتراض. وبعد توزيع الملكية بين القبائل المختلفة وفق مبدأ الـ «حجر»، كانت العشائر والحمائل تتقاسم الأراضي فيما بينها، مع الإبقاء على مناطق عامة للأغراض الجماهيرية (وخاصة للمراعي العامة، المراعي القبلية، آبار وصهاريج المياه). وتم نقل أراضي «الديرة» بالتوريث، جيلا بعد جيل، سوية مع التقسيم المتزايد للقسائم الأصلية بين أبناء العائلة الواحدة. وفي المقابل، بقيت الأراضي العامة غير مقسمة (ابو ربيعة، ٢٠٠٥; بن دافيد، ٢٠٠٤).

وصل إلى النقب، خلال القرن الـ ١٩، أيضا، بعض الـ «أفندية»،

مسيرة ضد الهدم المتكرر لقرية العراقيب في النقب.

أي تجار الأراضي، وخاصة من منطقتي الخليل وغزة، الذين بدأوا بتجيير نظام الأراضي الذي أخضع في تلك الفترة لعملية خصخصة متزايدة. حتى المشايخ، الذين كانوا يتحكمون بالأراضي في السابق، بدأوا يفقدون سيطرتهم عليها للعشائر الفرعية وللعائلات. وفي السنوات اللاحقة، بدأت مجموعات من المهاجرين العرب الذين انتموا إلى القبائل الأصلية (الذين كانوا يسمّون «حومران» أو «فلاحون») بشراء أراض من القبائل الأصلية. وقد سرّعت أعمال الشراء تلك عملية التوثيق المكتوب لمنظومة الملكيّة على الأرض، فيما كان الـ «سَنَد ـ صكّ بيع وملكية» الوثيقة المركزية في تلك المنظومة، وهي الوثيقة التي تحدد الثمن، أسماء المشترين والبائعين، حدود الأرض، شروط الشراء والامتلاك والدفع. وقد جرى ختم مستندات «السند» بأختام رسمية وتصديقها بشهادات من مشايخ ووجهاء من القبائل المعنية، ما منحها نافذية غير قابلة للنقض في المجتمع البدوي.

أدى تثبيت التوطن وانقسام القبائل، سوية مع اقتحام الرأسمالية المنطقة في القرن الـ ١٩، إلى تحويل الأراضي في داخل المناطق التابعة للقبائل، تدريجيا، إلى أراض خصوصية وقابلة للمتاجرة. وفي نهاية القرن التاسع عشر، عقدت بشأنها صفقات بيع وشراء نشطة على أساس الملكيّات التقليدية. وقد انتظمت في داخل تلك المناطق حياة البلدات والقبائل واستقرت البنية الأساسية لنظام الأراضي البدوي، الذي لا يزال ساريا حتى اليوم (مئير، ٢٠٠٧; كيدار، ٢٠٠٤).

ويجدر التأكيد هنا على أن التحديث الذي أراد العثمانيون والبريطانيون إدخاله أفضى إلى سيرورة تدريجية من خصخصة أراضي البدو، تسارعت مع وصول مشتري الأراضي والمستثمرين الخارجيين، ثم المستوطنين الصهيونيين لاحقا. وقد قامت غالبية القبائل بتوزيع قسائم من الأرض في نطاق «الديرة» على العائلات، التي قامت بدورها بتوزيعها على أبنائها بصورة متساوية، إجمالا. وأخذ المشايخ ورؤساء العائلات بتوثيق عمليات نقل الأراضي الداخلية هذه، كما عمليات البيع للغرباء أيضا، وهكذا نشأت طريقة إدارة الأراضي، التسجيل والمقاضاة التي لا يزال البدو يعتمدونها حتى يومنا هذا.

كما يجدر التذكير، أيضا، بأن لعملية توزيع الأراضي على القبائل، العشائر الفرعية والعائلات، كما ذكرنا، أهمية بالغة في سياقنا، نظرا لأنها تشكل البنية التحتية الأساسية، الاجتماعية ـ المِلكية، للقرى غير المعترف بها. فقد كانت غالبية القبائل تمتلك «ديرتين» أو ثلاث «ديار» في مناطق مختلفة، فيما توزعت العائلات المختلفة في كل «ديرة» منها، على أساس توزيعة الأراضي فيما بينها. وهكذا، مثلا، كانت عشيرة الصانع تمتلك أراضي في وادي الشريعة (وادي غزة، اليوم) وفي منطقة اللقية. أما عشيرة الهواشلة فكانت تمتلك أراضي في السفوح الجنوبية من جبل الخليل (بالقرب من شارع شوكت ـ عراد)، وكذلك إلى الشمال الغربي من ديمونة. وأما عشيرة العقبي فكانت تمتلك أراضي في العراقيب (٤ – ٦ كيلومترات إلى الجنوب من رهط) وفي زحيلقة (بجانب موشاب «تلمي بيلو» اليوم).

وطبقا لما يروي عالم الجغرافيا أفينوعم مئير، فقد تطورت القرى البدوية خلال مئات السنين الأخيرة في نطاق «الديار» العشائرية. وقد جسّدت هذه توزيعة الأراضي، كما تواصل التطور وفق نظام الأراضي التقليدي حتى يومنا هذا (مئير، ٢٠٠٦). وأدى نقل مركز النشاط الاقتصادي إلى الزراعة إلى تبلور مواقع سكن ثابتة، نصبت فيها مجموعات من الخيام بداية ثم أقيمت فيها، مع مرور الوقت لاحقا، «بايكات» (هي مبان من الطين للحيوانات، للتخزين وللسكن، أحيانا)، ثم بيوت من الحجر لاحقا. وتم تقسيم «الديرة» العشائرية إلى عدد من المواقع السكنية الصغيرة، طبقا لوضعية الأرض والمبنى الاجتماعي، فيما تكونت أحيانا مجموعات كبيرة تضم الواحدة منها عشرات الخيام، في مراكز حيوية ومهمة. وكانت العشائر تمتلك، أحيانا، مساكن صيفية وأخرى شتوية، يتم فيها نقل الخيام إلى مواقع ثابتة في داخل «الديرة»، سعيا إلى ضمان ظروف أفضل في مواجهة تقلبات الطقس والتحديات المناخية. كما شكلت «الخِرَب» (أي، بقايا قرى قديمة)، في بعض الأحيان أيضا، مراكز القرى البدوية.

الادعاء الذي يتكرر باستمرار ومفاده أنه لم يكن ثمة توطن بدوي في النقب هو ادعاء إشكالي، إذن، من الناحيتين الجغرافية والتاريخية، ومرده ـ كما ذكرنا ـ غياب التوثيق الخرائطي الذاتي من جانب البدو أنفسهم في تلك الفترة. فالجزء الأكبر من الخرائط التي أعدها أوروبيون في نهاية القرن الـ ١٩ ومطلع القرن العشرين، لم تتضمن أي إشارة أو علامة للقرى البدوية، بسبب عدم فهم الحيز البدوي من جانب المشاركين في الرحلات ومعدّي الخرائط، كما يبدو. فقد كانت تلك القرى مختلفة، فعلا، في صورة انتشارها وفي مظهرها الخارجي، عن القرى في شمال البلاد، ما دفع المُشاهد إلى عدم اعتبارها «قرى». ومع ذلك، يبين فهم الحيز والمجتمع البدويين أن تلك كانت مراكز حياتية واجتماعية بالكامل، خدمت عشرات الآلاف من البدو ومن حولهم زراعة ومراع واسعة.

وحين تطرقت السلطات ـ إنْ هي تطرقت، أصلا ـ إلى نظام الأراضي والقرى لدى البدو، فقد تقبلت أنماط الملكية التقليدية على الأرض. ويشهد على هذا شراءُ العثمانيين الأراضيَ من عشيرة المحمدين (من قبيلة العزازمة) في العام ١٨٩٩ لإقامة مدينة بئر السبع (برسلافسكي، ١٩٥٠; العارف، ٢٠٠٠; غردوس وشطيرن، ١٩٧٩; كارك، ٢٠٠٢). كما قام العثمانيون، أيضا، بتسجيل وإقرار صفقة الشراء اليهودية الأولى في العام ١٩١٣، والتي تم خلالها شراء أراضي كيبوتس «روحاما» من عشيرة العطاونة. ونؤكد هنا أنه لو كانت أراضي المنطقة «ميتة»، كما تدعي الدولة اليوم، ولذا فهي ليست تابعة لأي إنسان، لما كانت هنالك حاجة إلى شرائها. غير أن العثمانيين تعاملوا معها على أن ملكيتها تعود إلى العشائر البدوية محترمين، بذلك، أنظمة وإجراءات البيع والشراء التي كان معمولا بها. وعليه، فإن الجهة التي سنّت قانون الأراضي لعام ١٨٥٨، والذي يتم بموجبه استيضاح الحقوق البدوية على الأرض، اعترفت أيضا وفي المقابل بملكية البدو التقليدية، من دون أدنى شك.

ومن هنا، فمن الضروري العودة والإشارة إلى أن العثمانيين، والبريطانيين من بعدهم، اعترفوا بنظام الأراضي البدوي التقليدي ووضعوا ثقتهم في تسجيلات نقل الأراضي الداخلية، ثم الخارجية لاحقا (أي، البيع لغير البدو)، كما تنص عليها اتفاقيات الـ «السند». فقد شكلت مستندات البيع هذه وثائق بدوية تثبت الملكية، أقرّت بها السلطات واحترمتها. كما قاد الاعتراف بنظام الأراضي السلطات العثمانية والبريطانية إلى الاعتراف، أيضا، بمنظومة البلدات البدوية التي نشأت وتطورت خلال تلك السنوات. وليس معروفا لنا عن أي حالة تم فيها طرد عشيرة بدوية على خلفية عدم اعتراف سلطوي.

في تلك الفترة نفسها، انضم إلى العشائر البدوية، كما ذكرنا، مهاجرون عرب من مصر ومن مناطق السهل الداخلي. وكان السكان المنضمّون من الفقراء إجمالا فوجدوا لأنفسهم مأوى لدى أصحاب الأراضي البدو لقاء العمل في الزراعة أو في رعي المواشي والاحتفاظ بجزء من المحاصيل ومنتجات المواشي. وقد أطلق البدو على هؤلاء المهاجرين تشكيلة من الأسماء، من بينها «الطياحون»، «الحومران» أو «الفلاحون»، بغية تمييزهم عن العشائر البدوية الأصلية. وخلال السنوات، اشترى بعض المهاجرين مساحات من الأراضي من العشائر البدوية وأقاموا عليها قرى صغيرة على هوامش «الديار» العشائرية، بينما بقي البعض الآخر منهم لا يمتلك أي أراض فانتقل غالبيتهم إلى السكن في البلدات التي أقامتها إسرائيل في سنوات لاحقة. وعلى الرغم من بعض التراخي والتفكك المُلاحَظين خلال السنوات الأخيرة، لا يزال البدو يحفظون الحدود الاجتماعية بين العشائر ويصونونها بالتزام شديد (مئير، ١٩٩٧).

العهد البريطاني

بدأ بعد احتلال البريطانيين للنقب، في العام ١٩١٧، ومع تصاعد هجرة اليهود إلى أرض إسرائيل وما لازمها من محاولات استملاك الأراضي والاستيلاء عليها، بحث أكثر جدية حول النقب. والاستطلاع الشامل الأول حول المنطقة هو الذي أجرته شركة

«هخشرات هيشوف» (شركة صهيونية استيطانية نشطت في فترة «اليشوف العبري» وخلال السنوات الأربعين الأولى على قيام الدولة حتى تمت خصخصتها في العام ١٩٨٨ – المترجم) والذي نشر في تقرير أولي وشامل في العام ١٩٢٠. وتتضمن هذه الوثيقة ثبتا مفصلا بالقبائل والعشائر البدوية في المنطقة، المناطق الزراعية والمفلوحة وتوزيعة ملكية الأراضي في النقب.

ويخلص التقرير إلى استخلاصات واضحة ـ أجزاء واسعة من مناطق النقب مأهولة، مفلوحة وتحت ملكية بدوية تقليدية. كما يشير إلى أنه في المناطق المحيطة بمدينة بئر السبع، هنالك ٢,٦٦ دونما بملكية بدوية، نحو ٣٥٪ منها هي أراض مفلوحة، بينما تزيد نسبة الأراضي المفلوحة في شمال النقب عن ٥٠٪.

ويورد التقرير تفصيلا بتوزيع الملكية وبفلاحة الأراضي على مستوى العشيرة، مع توثيق أسماء ما يزيد عن ٩٠ عشيرة تنتمي إلى القبائل. ويتضمن التقرير أسماء العشائر الأساسية، مساحات الأراضي التي تمتلكها، نسبة الأراضي المفلوحة منها وعدد البيوت (بما فيها الخيام) التي تمتلكها كل من هذه العشائر. ويتضمن التقرير جداول كهذه عن قبائل: التياهة، الطرابين، العزازمة والجبارات.

ويشير باحثون آخرون في العهد البريطاني، مثل يعقوب شمعوني، أبراهام غرنوفسكي ويوسف فايتس، إلى المساحات الواسعة من الأراضي البدوية المفلوحة في شمال النقب، والتي يقدّرونها بنحو ٢ – ٣ ملايين دونم (مئير، ٢٠٠٧; كيدار، ٢٠٠٤; أبو ربيعة، ٢٠٠٥)[٦]. كما تشير الباحثة روت كارك، في كتابها، أيضا، إلى وجود زراعة بدوية واسعة في بداية عهد الانتداب البريطاني:

«... في العام ١٩٢٨، كانت في النقب أراض مفلوحة بلغت مساحتها ١,٥ مليون دونم... وفي العام ١٩٣٤ بلغت ٢,١٠٩,٢٣٤ دونما. وإذا ما تذكرنا أن البدو يفلحون أراضيهم بالتعاقب وعلى فترات متقطعة، بحيث يفلحونها سنة واحدة ثم يتركونها من غير فلاحة سنة أو سنتين، فينبغي الأخذ بالحسبان أن المساحة المفلوحة الإجمالية تبلغ نحو ٣,٥ ملايين دونم... ثمانية أعشار من الأراضي البدوية المفلوحة مزروعة بالشعير، ثم يليه حسب الترتيب: القمح، الذرة، البطيخ والعدس» (كارك، ٢٠٠٢)[٧].

التشريع والسياسة البريطانيان: مع بدء سلطة الانتداب، حاولت السلطات البريطانية إعادة تنظيم نظام الأراضي، من جديد. فسنّ البريطانيون في العامين ١٩٢٠ و ١٩٢١ جملة من القوانين والأوامر المركزية، مثل أنظمة نقل الأراضي وقوانين المحلول والموات. ولأمر الأرض الموات (الأراضي الميتة) أهمية خاصة في سياقنا. فقد حظر هذا أي إحياء مستقبلي لأرض موات دون تصديق وترخيص من السلطات، كما ألزم كلَّ مَن أحيى أرضا مواتا في الماضي بتسجيلها رسميا في غضون فترة شهرين خصصت لذلك (ولكن، من غير تبيان العقوبات القانونية على من لا ينفذ التسجيل). لكن الغالبية الساحقة من البدو لم تقم بتسجيل أراضيهم هذه، نظرا لأسباب عديدة ومختلفة، مثل الخشية من دفع الضرائب ومن التجنيد للخدمة العسكرية في الجيش أو عدم المعرفة بالأمر. لكن السبب الأهم لعدم التسجيل كان أنه «لم تكن أي حاجة لهذا التسجيل»، لأن الجزء الأكبر من الأراضي، في عُرف أصحابها، لم يكن أرض موات («قاحلة وغير مُدارة»). وأكثر من هذا ـ تعامل البريطانيون، كما العثمانيين، باحترام تام مع القانون البدوي التقليدي، وفي قضايا الأرض أيضا، مما أتاح للبدو، عمليا، مواصلة اعتماد نظام الأراضي التقليدي السائد من قبل. وهذا ما صرح به الوزير وينستون تشرتشل، الذي أشغل منصب وزير الدولة لشؤون المستعمرات، بعد لقاء عقده مع وفد من المشايخ البدو في القدس يوم ٢٩ آذار ١٩٢٩:

«أكد وزير الدولة لشؤون المستعمرات من جديد الضمانات التي كان قد قدمها المندوب السامي إلى المشايخ في بئر السبع بأن حقوق وعادات القبائل البدوية في [محافظة] بئر السبع لن تتعرض لأي مس أو انتهاك» (Public Records Office).

ووجدت هذه السياسة، التي اعتمدتها الحكومة البريطانية، ترجمة مؤسساتية وقضائية، مباشرة وفورية، في الميدان، إذ تضمن كتاب التعيين الصادر لحكومة الانتداب (المرسوم الملكي) أمرا بتعيين محاكم عشائرية في منطقة بئر السبع. وأكد قرار الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في العام ١٩٢٣ منهجية النظر في قضايا الأرض في منطقة بئر السبع أمام المحاكم العشائرية (McDonnell, 1920-1923). كما يجدر التذكير بأن القانون العشائري اعترف بمنظومة الملكيات التقليدية.[٨]

وثمة دليل آخر على اعتراف سلطات الانتداب بملكية البدو على أراضيهم يتمثل في التسجيل الواسع لهذه الأراضي في سجلات الأراضي والعقارات (الطابو)، وخاصة حول عمليات البيع لليهود. وكما يفيد الباحثون بورات، كارك وغرنوفسكي، فحتى العام ١٩٤٨، كان اليهود قد سجلوا ٦٥,٠٠٠ دونم في دوائر الطابو ـ جميعها أراض تم شراؤها من عرب النقب بعدما كان هؤلاء قد سجلوها على أسمائهم من دون التصريح عن أراضيهم غير المسجلة حتى ذلك الوقت باعتبارها أراضي موات (الرسم رقم ٣). وتشكل هذه شهادة

واضحة على اعتراف السلطات البريطانية بملكية البدو على الأراضي (بورات، ١٩٩٦؛ كارك، ٢٠٠٢). ويتضح، من غالبية الشهادات التي تم جمعها، أن عملية تسجيل الأراضي في تلك الفترة، سواء للعرب أو لليهود، لم تأخذ في الحسبان، مطلقا، أمر الأرض الموات أو مسألة تاريخ / موعد إحياء الأرض. واستند التسجيل، بصورة حصرية تقريبا، على تسويات إدارة الأراضي والتصرف بها الفعلية، وخاصة فلاحتها لمدة تزيد عن عقد من الزمن - وهي التي منحت الفالحين والمستخدمين الفعليين ملكية من نوع «ميري»[٩].

الرسم رقم ٣: عمليات شراء الأراضي في النقب من قبل اليهود، قبل ١٩٤٨

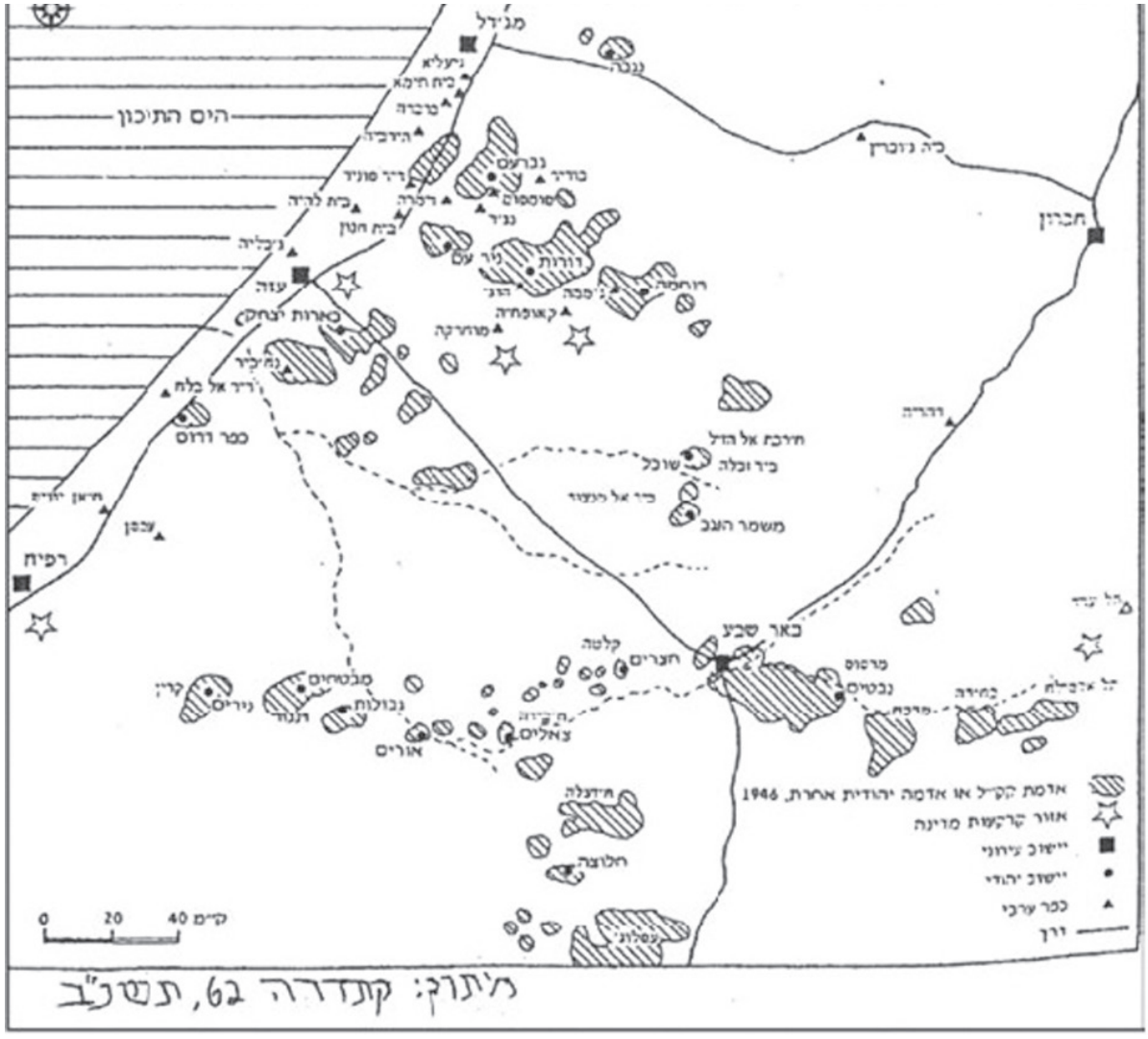

מתוך: קתדרה 62, תשנ"ב

المصدر: بورات، ح. «سياسة امتلاك الأراضي والاستيطان في النقب عشية حرب الاستقلال»، كاتدرا ٦٢، ١٢٣.

كما تقدم دراسة باحث الأراضي الأميركي مايكل فيشباخ (2003Fishbach). أيضا، دليلا واضحا على مشروعية الادعاءات أعلاه، إذ تبين أنه تم تسجيل ٦٤,٠٠٠ دونم على أسماء مالكين عرب في عهد الانتداب البريطاني، دون علاقة بعمليات البيع لليهود (Village Statistics of Palestine, 1945). وينقض هذا المعطى، مرة أخرى، الادعاء الإسرائيلي بأن أراضي النقب هي أراض موات، أي لا أصحاب شرعيين يمتلكونها. وإذا كانت الدولة هي مالكة الأراضي غير المسجلة، فمن المؤكد أنها كانت ستطالب بثمنها لقاء بيعها، أو كانت ستصدر مستندا رسميا تعلن فيه تنازلها عن حقها في الملكية، كجزء من إجراءات التسجيل، لكن وثائق البيع والشراء (صفقات الأراضي)، وكذلك الأدبيات المهنية، لا تحتوي على أي من هذه الإجراءات أو ما يشبها.

ويشتق من الاعتراف بملكية البدو التقليدية على الأرض وبالاستقلالية القضائية، أيضا، اعتراف بريطاني بالقرى والبلدات البدوية التي نشأت في النقب خلال تلك الحقبة. فقد سجلت سلطات الانتداب أسماء جميع هذه القرى والبلدات في نماذج الضرائب الزراعية التي جمعتها، أشارت إليها في الخرائط البريطانية (كمناطق مسجلة على أسماء القبائل البدوية - أنظر الرسم رقم ٤) وشملت العديد من القرى والبلدات البدوية في السجلات الرسمية وفي التقارير الإحصائية حول البلدات. وهكذا، مثلا، ورد ذكر ٤٠ من القرى غير المعترف بها في وثيقة «إحصاء القرى» التي نشرتها سلطات الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٥ (Village Statistics of Palestine). كما برز الاهتمام بالحيز البدوي، أيضا، في جملة من القوانين، أبرزها قانون الأراضي (من العام ١٩٢٨) الذي يشمل تعريفا لـ «منطقة قبلية» بكونها جزءاً من تعريف «بلدة». وتمثل هذه جميعها شهادات إدارية واضحة من العهد البريطاني تثبت الاعتراف بوجود البدو في المنطقة وبنظامهم في مجال الأراضي - التوطن.

الرسم رقم ٤: القرى غير المعترف بها، كما وثقتها الخارطة البريطانية من العام ١٩٣٨

وقد عبرت السلطات البريطانية، في مناسبات عدة، عن اعترافها بملكية البدو على الأراضي وبنمط توطنهم فيها. وللنمذجة على هذا، نسوق رد حكومة الانتداب في العام ١٩٣٧ على توجه الوكالة اليهودية، وعلى رأسها بن غوريون، للمطالبة بالسماح لليهود بالاستيطان في النقب، على قاعدة الادعاء بوجود مساحات واسعة جدا من الأرض «الموات» والزعم بعدم ملكية البدو على الأراضي التي في حوزتهم. فقد أوضح رد حكومة الانتداب، بصورة حازمة لا تدع مجالا لأي شك أو تأويل، أن الأراضي في منطقة بئر السبع «تعود إلى قبائل البدو، على خلفية احتفاظهم بها منذ زمن قديم....»[١٠].

وثمة شهادة مهمة أخرى على ملكية البدو على أراضيهم يقدمها الحاكم العسكري السابق لمنطقة السياج، الباحث ساسون بار تسفي، الذي قال في وثيقة من يوم ١١ تموز ١٩٦٦ محفوظة في أرشيف الجيش الإسرائيلي:

«الأرض في النقب... لم تقم حكومة الانتداب بتسجيلها في سجلات الطابو. البدو، الذين امتنعوا عن تسجيل أراضيهم لم يتحملوا أي معاناة خاصة من جراء عدم تسجيل الأراضي، لأن السلطات اعترفت بالبدو وبحقوقهم على الأرض، وهو ما تجسد في تسجيل جميع الأراضي في سجلات دفع الضرائب وفي موافقة السلطات البريطانية على الاعتراف بنقل ملكية الأرض من بدوي إلى بدوي آخر باعتبارها عملية بيع قانونية، وفي موافقتها أيضا على تسجيل الأرض في سجلات الطابو على اسم الشخص المشتري

(بهذه الطريقة اشترى «الصندوق القومي اليهودي» ـ كيرن كييمت ليسرائيل ـ وسجّل آلاف الدونمات).

وتفتح لنا خارطة الخيام والأبنية في النقب نافذة على الصورة التي انتظم بها الحيز القروي البدوي، وهي الخارطة التي أعدها البريطانيون استنادا إلى صور التقطت من الجو في العام ١٩٤٥ (خارطة الخيام، ١٩٤٨، أرشيف الدولة، الخارطة رقم ٥٩٤١/١). ويكشف تحليل هذه الخارطة (الرسم رقم ٥) أنماطا متكررة من التوطن في المنطقة تشمل الخيام، البايكات والبيوت. وتشير أحجام الدوائر في الرسم إلى مجموعات من البيوت والخيام: ٣ بيوت وخيام، حتى ١٠ وأكثر من ١٠ بيوت وخيام. وقد نشأ في داخل «الديرة» أو «البلد» العشائرية، عادة، مركز كبير مكون من ٢٠ – ٣٠ خيمة حول بيت من الحجر ـ تابع لشيخ العشيرة، عادة ـ وعدد من البايكات التي كانت تستخدم للسكن أو لإيواء القطيع أو لتخزين معدات زراعية. وحول مركز «الديرة»، على مسافات تتراوح بين كيلومتر واحد وكيلومترين اثنين، كانت تنتشر تجمعات أصغر يشمل كل منها ٤ ـ ٥ خيام وبيوت، أقيم كل منها على الأرض الخاصة التابعة للعائلة. أما أعمال الفلاحة فكانت تجري في المنطقة المحيطة بهذه التجمعات. وفي بعض الأحيان، كانت تبدو الخيام أكثر تباعدا عن بعضها، موزعة على مجموعات من خيمتين اثنتين متلاصقتين عادة، وهو ما يدل ـ كما يبدو ـ على تقسيم الأرض وتوزيعها على الأجيال اللاحقة وإنشاء قرى مصغرة جديدة. وتعكس خارطة الخيام، على نحو جلي، وجود أنماط من التوطن متشابهة نسبيا في كل من منطقة بئر السبع، شمال النقب وغربه، فيما تتزايد كثافة الخيام والبيوت كلما تقدمنا في اتجاه الشمال الغربي.

وإجمالا لهذا البند، من المهم الإشارة إلى أنه حتى العام ١٩٤٨، لم تكن تسوية تنظيم الأراضي، التي تمت وفق قانون تسوية الأراضي من العام ١٩٢٨، قد وصلت إلى النقب، إطلاقا. فقد تم، في إطار هذه التسوية، تسجيل نحو خُمس مساحة الأراضي الإجمالية في أرض إسرائيل، وخاصة في السهل الساحلي والمروج الشمالية. وكانت عملية التسوية تشمل استطلاع، عرض وتسجيل أنماط الملكية التقليدية قبل العام ١٩٤٨. ومن المرجح جدا الافتراض بأنه لو وصلت عملية التسوية البريطانية إلى النقب، طبقا لما هو متبع في مناطق البلاد الأخرى، لكان تم تسجيل الأراضي الفلوحة والمأهولة على أسماء سكانها، الأمر الذي كان سيحول دون نشوب النزاع على الأراضي ما بين الدولة والبدو.

الرسم رقم ٥ ـ مجموعات الخيام
كبلدات في منطقة العراقيب ١٩٤٥

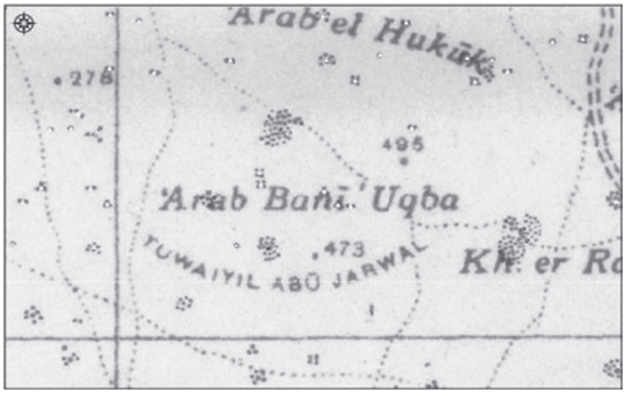

المصدر: خارطة الخيام البريطانية ١٩٤٧، أرشيف الدولة.

تلخيص: نحو الاعتراف؟

حاولت هذه المقالة تحليل الأسس التاريخية، الجغرافية والقضائية لتكون ونشأة الحيز العربي ـ البدوي غير المعترف به في النقب وبيّنت أن غالبية القرى «غير المعترف بها» نشأت من صميم تاريخ أصلاني عريق. فقد تطور هذا الحيز على خلفية توطن البدو وتثبّتهم، سوية مع تبني نمط الحياة شبه الترحالي خلال العقود الأخيرة، من خلال إقامة بلدات صغيرة ومتناثرة وإنشاء نظام أرضٍ أصلاني، معروف ومنظم. وقد أقامت دولة إسرائيل عددا ضئيلا من هذه القرى البدوية بغية توطين مُقتلَعي الداخل الذين تم طردهم وتهجيرهم عن أراضيهم في النقب الغربي. وقد حظي نظام الأراضي والبلدات الذي نشأ وتطور في النقب في تلك الفترة، بما فيه من منطق قبليّ، مؤسساتي وقضائي، باعتراف السلطات العثمانية والبريطانية ولا يزال قائما ونافذا لدى السكان البدو، بل هو أقوى من قوانين الدولة في بعض الأحيان.

وتقدم المقالة نماذج عن استناد دعاوى البدو للملكية على الأرض وللاعتراف بالبلدات على حقوق تاريخية وقانونية شرعية. وفي الوقت عينه، لا تقصد المقالة الادعاء بأن جميع مطالب البدو محقة وعادلة، لأن من الضروري النظر فيها بصورة منصفة وموضوعية، من خلال استكمال تسوية الأراضي التي لا تزال معلقة في النقب. ومن البيّن لأي باحث أن مساحات واسعة في النقب تستحق، حقا، اعتبارها أراضي موات، ولذا فهي مُلك للدولة. ومن المهم التوضيح، أيضا، أنه ليس من الإلزامي إحقاق كل حق تاريخي، لأن ثمة للدولة بالطبع حقا سياديا في تنظيم الحيز من جديد، وفقا لاحتياجات

السكان والدولة الحالية، شريطة صون حقوق الإنسان وبما ينسجم معها. ومع ذلك، يشكل رفض مطالب تاريخية عادلة مساً فادحا بالسكان الذين يمثلون أقلية ويجر في إثره، كما رأينا، نزاعا يتعمق ويتصاعد باستمرار. ونشير هنا إلى أن هذه المطالب متواضعة نسبيا، إذ تطال ٥ر٥٪ من أراضي النقب وتسعى إلى الاعتراف بعدد من القرى يشكل ثُلث مجموع القرى القائمة في المنطقة، بما يتناسب مع عدد السكان البدو هناك. لكن دولة إسرائيل اختارت التنصل من الاعتراف بحقوق هذه الأقلية الأصلانية بصورة جارفة، من خلال بلورة قاعدة «النقب الميت» المستندة إلى أسس تاريخية، جغرافية وقانونية هشّة. وقد حوّل عدم اعتراف الدولة بهذه الحقوق، المعترف بها والمحمية بموجب المواثيق الدولية، النزاع المناطقي إلى مسألة إستراتيجية تؤثر، بصورة بنيوية طويلة المدى، على مستقبل العلاقات بين اليهود والعرب في الدولة بأسرها وعلى فرص التطوير والازدهار بين سكان النقب عامة.

لكن مسار الصدام هذا ليس حتميا وغير قابل للحل. فبالإمكان، بالطبع، استخدام متضمنات واستخلاصات الأبحاث الحديثة، فضلا عن مبادئ الاعتراف والمساواة، كقاعدة لتخطيط تصحيحي من شأنه تحييد وتجنب الانفجار المحتمل في الحيز البدوي غير المعترف به. ومن بين الأمثلة على إجراء من هذا النوع المخطط الرئيسي البديل للقرى البدوية الذي وضعه طاقم من الخبراء (يشمل كاتب هذه السطور) لصالح المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها. فقد حللت وثائق هذا المخطط، تحليلا عميقا، تاريخ القرى وأوضاعها الراهنة، نظام الأراضي واحتياجات السكان. ويبين المخطط أنه من الممكن، بل من الضروري والإلزامي، الاعتراف بالقرى البدوية كلها، من خلال بعض الملاءَمات والإزاحات الجغرافية الطفيفة نسبيا. وهذا، على خلفية ارتباط السكان، التاريخي والثقافي، بمواقعهم ونظرا لأن القرى الـ ٤٥ جميعها تلبي المعايير الإسرائيلية التي تشمل عدد السكان (أكثر من ٥٠٠ شخص)، القرب الجغرافي إلى مواقع ومصادر العمل وتوفر البنى التحتية المناطقية. وقد استند هذا المخطط على الاختبارات المهنية المعتمدة في حقل التخطيط القروي الإسرائيلي، إلى جانب مقارنة تخصيص الأراضي للسكن، للزراعة وللبنى التحتية مع المجالس الإقليمية المجاورة، مثل بني شمعون ورمات هنيغف. كما شمل المخطط، أيضا تحليلا معمقا للأعراف والثوابت الحيزية والاجتماعية في القرى البدوية ووضَع ترسيماً تفصيليا لطرق أدائها، كأساس للتكثيف والتوسيع السكانيين المستديمين اللذين سيقودان إلى تحقيق نمو ديمغرافي سريع. وقد تم تقديم هذا المخطط إلى مؤسسات التخطيط الرسمية وإلى الحكومة ومن شأنه أن يشكل ثقلا مهنيا موازنا للمخططات اللوائية التي تواصل سياسة عدم الاعتراف، فتعمق النزاع والاستقطاب وتزيدهما حدة.

ليس هنا المقام لعرض تحليل تفصيلي للسياسة الحكومية في هذا المجال وللمقترحات البديلة التي قدمها البدو، بل نكتفي بدعوة واضعي السياسة إلى استخدام الأبحاث الحديثة بغية سبر أغوار سيرورة نشوء الحيز البدوي غير المعترف به، التاريخية، الجغرافية والقانونية، منذ ما قبل قيام الدولة. فمثل هذا الفهم من شأنه أن يعين واضعي السياسة في النفاذ إلى جذور التصاق البدو بمواقع إقامتهم وفي إدراك الحاجة إلى الاعتراف بشرعية الهوية والتاريخ البدويين كقاعدة للحوار الضروري سعيا إلى وضع وبلورة سياسة ناجعة وعادلة. هكذا فقط سيكون بوسع المجتمع الإسرائيلي التقدم نحو حل للنزاع يقوم على الاعتراف المتبادل، عوضا عن الإكراه والاقتلاع، مما سيبدد الخطر الاستراتيجي الكامن في استمرار سيرورات الاستقطاب الحالية في النقب.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]

مصادر:

١. أبو ربيعة، خ. (٢٠٠٥). إمبراطورية إثر إمبراطورية: الأراضي، الثقافة والهوية لدى البدو في النقب. مطعان، خريف ٢٠٠٥، ٢٤– ٢٩.

٢. العارف، ع. (٢٠٠٠). تاريخ بئر السبع وقبائلها: قبائل البدو في منطقة بئر السبع. القدس: منشورات أريئيل.

٣. أشكنازي، ط. (٢٠٠٠). البدو في أرض إسرائيل. القدس: منشورات أريئيل.

٤. بن دافيد، ي. (٢٠٠٤). البدو في إسرائيل: جوانب اجتماعية وأراض. القدس: مركز أبحاث سياسات الأراضي واستخدامات الأراضي على اسم بن شيمش ومعهد القدس للأبحاث الإسرائيلية.

٥. برسلافسكي، ي. (١٩٥٠). تعرف على البلاد: المجلد الثاني، أرض النقب. تل أبيب: هكيبوتس همؤحاد.

٦. غردوس، ي. وـ شطيرن، أ. (محرران). (١٩٧٩). كتاب بئر السبع. القدس: كيتر.

٧. غروسمان، د. (١٩٩٤ أ). الفلاح البدوي في أطراف الصحراء. منظومة العلاقات واستراتيجيات البقاء. في: د. غروسمان وـ أ. مئير (محرران). البلدة العربية في إسرائيل، سيرورات جغرافية. رمات غان: جامعة بار إيلان.

٨. غروسمان، د. (١٩٩٤ ب). القرية العربية وبناتها: سيرورات التوطن في أرض إسرائيل إبان العهد العثماني. القدس: ياد بن تسفي.

٩. غروسمان، د. (٢٠٠٤). السكان العرب والمركز اليهودي. القدس: ماغنس ماركس، المجتمع البدوي في النقب.

١٠. غرنوفسكي، أ. (١٩٤٩). نظام الأراضي في إسرائيل. تل أبيب، دفير.

١١. تقرير تلخيصي لطاقم الخبراء في مسألة تسوية الأراضي في منطقة السياج والنقب الشمالي، دولة إسرائيل، وزارة القضاء. ٢٠ أكتوبر، ١٩٧٥، ص ١.

١٢. المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، منظمة «بمكوم»، منظمة «سدرا» (٢٠١٢). مخطط رئيسي للقرى غير المعترف بها في النقب. المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، بئر السبع: http://www.bimkom.org/publicationView.asp?publicationId=257

١٣. فايتس، ي. (١٩٤٨). الصراع على الأرض. تل أبيب: «الصندوق القومي اليهودي» - كيرن كييمت ليسرائيل.

١٤. رأي خبير مهني قدمته بروفسور روت كارك يوم ٢٠١٠/١/٣٠ في قضية العقبي.

١٥. يفتحئيل، أ. ; كيدار،س. ; أمارة، أ. (٢٠١٢). إعادة النظر في قاعدة «النقب الميت». القضاء والحكم، ١٤، ٢٠١٢، ١ – ١٤١.

١٦. ليفونطين، ز. د. (١٩٣٦). إلى أرض آبائنا ـ تاريخ الرحلات والعمل في سنوات ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣. تل أبيب. مطبعة ألكسندر غينز.

١٧. مئير، أ. (٢٠٠٦). الاقتصاد والأرض لدى بدو النقب: سيرورات جديدة، عِبَر جديدة. بئر السبع: مركز النقب للتطوير الإقليمي.

١٨. مئير، أ. (٢٠٠٧). فحص بديل لجذور الصراع حول الأرض في النقب بين الحكومة والبدو: جوانب جيو قضائية. أرض (٦٣)، ١٤ – ٥١.

١٩. نيغف، أ. (١٩٩٧). ترسخ ونسيان أسماء مواقع قديمة في النقب الأوسط. كاتدرا. ٤، ١٢١ – ١٣٢:

http://www.snunit.k12.il/heb_journals/katedra/04047.html

٢٠. بورات، ح. (١٩٩٦). من قفر إلى بلاد مأهولة: امتلاك الأراضي والاستيطان في النقب. القدس: ياد يتسحاق بن تسفي.

٢١. كرسل، ج. بن دافيد، ي. وـ أبو ربيعة، خ. (١٩٩١). تحولات في ملكية الأراضي لدى بدو النقب خلال المائة عام الأخيرة: البعد القبلي الداخلي. الشرق الجديد ٣٣، ٣٩ – ٦٩.

٢٢. كيدار، س. (٢٠٠٤). تسوية الأراضي في النقب في سياقات القانون الدولي. مجلة عدالة الإلكترونية. ٨. ١– ٩.

www.adalah.org/newsletter/heb/dec04/ar1.pdf

٢٣. كارك، ر. (٢٠٠٢). تاريخ الاستيطان اليهودي الطلائعي في النقب. القدس ـ أريئيل (الطبعة الأولى: ١٩٧٤، تل أبيب: هكيبوتس همؤحاد).

٢٤. كارك، ر. (٢٠١٠). رأي خبير مهني في قضية العقبي، قدم إلى المحكمة المركزية في بئر السبع. ٢٠١٠/١٠/٣٠. نسخة لدى الكاتب.

٢٥. كركوفر، ش. (٢٠٠٢). فحص إنجازات خطة توطين البدو في النقب وعلاقتها بدعوى الملكية على الأراضي. دراسات في جغرافية أرض إسرائيل، ١٦، ٢٢٠ – ٢٢٦.

٢٦. شمعوني، ي. (١٩٤٦). عرب أرض إسرائيل. تل أبيب: عام عوفيد.

٢٧. شارون، م. (١٩٧٥). البدو في صحراء يهودا. من: إصدار خاص لليوم الدراسي في موضوع البدو غحياء لذكرى يتسحاق نيتسر، كراسة رقم ٦: http://www.snunit.k12.il/beduin/arti/0633.html.

28. - Abu-Rabi'a, A. (2001). A Bedouin Century. New York: Berghahn Books.

29. Abu-Sitta, S. (2010). The Denied Heritage : http://www.plands.org/pdf/BS%20Cte%20Paper.pdf.

30. Amara, A., Abu-Saad, I. and Yiftachel, O. (eds). (2012). Indigenous (In)Justice: Human Right Law and Bedouin Arabs the in Negev/Naqab, Israel. Harvard Press.

31. Antonin Jaussen (1908). Des Arabes au Pays de Moab. le-Coffre.

32. Bailey, C. (1985). Dating the Arrival of the Bedouin Tribes in Sinai and the Negev. Journal of the Economic

33. and Social History of the Orient. 28(1), 20 -49.

34. Bunton, M. (2007). Land Policies in Palestine 19171936-. London: Oxford University Press.

35. Fischbach, M. (2003). Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab Israeli Conflict. New York,

36. Columbia University Press.

37. Franzman, S., and Kark, R. (2011). Bedouin settlement in the late Ottoman and British mandatory Palestine: Influence on

38. the cultural and environmental landscape, 1870–1948. New Middle Eastern Studies. 1, 122-.

39. Ghazi, F. (1983). The Development of the 'Planned Bedouin Settlements' in Israel 1964–1982: Evaluation and Characteristics.

Geoforum. 14.

40. Hull, E.(1885). Mount Seir, Sinai and Western Palestine. London: Richard Bentley.

41. McDonnell, M. (ed.) Law Reports of Palestine. 19201923-.

42. Meir, A. (1997). As Nomadism Ends: the Israeli Bedouin of the Negev. Boulder, CO.: Westview Press.

43. Musil, A. (1907). Arabia Petrea, Vol. 2. Edom, G. Olms: Zurich.

44. Seetzen, U. (1855). Reisen durch Syrien, Palestina, Poenicien, die Transjordan Lander, Arabia Petraeu und Unter-Aegypten.

45. Berlin: G. Reamer (German).

تقارير ووثائق

١. أرشيف الجيش الإسرائيلي، ملف قسم العمليات، الحكم العسكري، ٤٢، ٥١٠ (٢٩٠٢).
٢. خارطة الخيام ٠١٩٤٧). أرشيف الدولة، خارطة رقم ٥٩٤١/١.
٣. «النقب، تقرير شركة هخشرات هيشوف، الأرشيف الصهيوني، بالعبرية والإنجليزية، رقم الملف L /2/6289، الرقم التسلسلي 33/1، الرقم القديم L/18/127/2.

Political Report for March. (1921). Public Records Office, C.O. 73321698/21/2//folio 77 March 1921, London.

Village Statistics of Palestine. (1945). Issued by the Government of Palestine, Jerusalem, p. 37.

الهوامش:

١. في العام ٢٠١٢ أقرت خارطة هيكلية جديدة لحاضرة بئر السبع (٤-١٤-٢٣)، تعترف، بصورة جزئية، بعشر قرى بدوية غير معترف بها، من أصل ٤٥ قرية كهذه. ولكن، كما ذكر أعلاه، لا تتيح هذه الخارطة حتى الآن إصدار تراخيص بناء في القرى البدوية، على خلفية عدم استكمال الخرائط الهيكلية المحلية. وعلى أي حال، فإن الجزء الأكبر من الحيز غير المعترف به لم يحظ بأي اعتراف، حتى في الخارطة الهيكلية للعام ٢٠١٢.

٢. تقرير تلخيصي لطاقم الخبراء بشأن تسوية الأراضي في منطقة السياج (المنطقة المغلقة الواقعة بين مدن بئر السبع، عراد وديمونا) ومنطقة النقب الشمالي. ويشار إلى أن التقرير تعرض، بصورة أساسية، إلى الأراضي في منطقة السياج التي جرى تجميع وتركيز البدو فيها، انطلاق من فرضية تقول بأن الأراضي خارج هذه المنطقة، والتي تم إخلاء البدو منها، تعود ملكيتها للدولة أصلا.

٣. يشار إلى أن المحكمة المركزية حكمت، في آذار ٢٠١٢، واستنادا إلى سوابق قضائية بالأساس، لصالح الدولة وأيدت موقف بروفيسور كارك. ولا تزال دعوى العقبي قيد النظر، هذه الأيام، في إطار استئناف إلى المحكمة العليا.

٤. يشار إلى أن التحليل النقدي لا يدعي بأنه لم تكن في النقب أراضي «موات»، نظرا لأن أجزاء من مناطقه القاحلة تلاءمت مع هذا التعريف، بالتأكيد. لكن الإدعاء هو بأن مناطق مأهولة، مفلوحة ومخصصة، وخاصة في شمال النقب وغربه، لم تتلاءم مع هذا التعريف منذ منتصف القرن الـ ١٩ تقريبا.

٥. نذكر هنا أن أحداث حرب العام ١٩٤٨ («النكبة»)، أيضا، تعمق من مشاعر المرّ والضرر لدى المجتمع البدوي. ويقدّر بيني موريس أن نحو ٩٥,٠٠٠ بدوي كانوا يعيشون في النقب في العام ١٩٤٧. وإبان الحرب، تم تهريب غالبية هؤلاء إلى غزة، مصر والأردن، بينما لم يبق منهم في إسرائيل سوى ١١,٠٠٠ - ١٢,٠٠٠ فقط. وقد تعمقت مشاعر الدمار والفقدان التي انتشرت بين البدو إبان النكبة خلال السنوات اللاحقة، على خلفية خسارتهم الأراضي وقساوة الحكم العسكري الذي تم فرضه على المواطنين البدو حتى العام ١٩٦٦.

٦. ويشكل هذا التحليل موضوعا خلافيا أيضا، كما يسجل شاؤول كركوفر، «تقصي إنجازات خطة توطين البدو في النقب وعلاقتها بدعوى الملكية على الأراضي»، دراسات جغرافية حول أرض إسرائيل، ١٦، ٢٢٠ – ٢٢٦.

٧. يرجى الانتباه إلى أن ما ورد في كتاب بروفيسور كارك يتناقض، في جوانب عديدة، مع الرأي المهني الذي قدمته إلى المحكمة في قضية العقبي.

٨. أنظر:

The League of Nations, 1922, The Palestine Council of Order, Presented at the Buckingham Palace', Part Five Judiciary» section 45: «The High Commissioner may by order establish such separate Courts for the district of Beersheba and for such other tribal areas as he may think fit. Such courts may apply tribal custom, so far as it is not repugnant to natural justice or morality».

٩. للاطلاع على موقف آخر بشأن السياسة البريطانية، يجرى النظر إلى:

, , Franzman, S., and Kark R. (2011). «Bedouin settlement in the late Ottoman and British mandatory Palestine: Influence on the cultural and environmental .landscape, 1870–1948». New Middle Eastern Studies, 1:1–22

١٠. رد البريطانيين على الوكالة اليهودية فيما يتعلق بأراضي البدو (المصدر: ملفات الحكومة البريطانية في أرض إسرائيل

Government of Palestine, 1937, DCF/ 3272-).